

دور طريقة القرض التنقيطي في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض البنكية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -وكالة المسيلة -

**The Role of the Scoring Method in Facilitating the Financial Study of
Granting Bank Loans,
Case Study the Algerian popular loan-M'sila agency-**

ط.د قارة سامي*

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، Sami.kara@univ-msila.dz

مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية بالجزائر

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/26

تاريخ الاستلام: 2022/10/19

الملخص:

لدراسة المالية أثر كبير على القرار الائتماني للبنوك التجارية، لذا هدفت الدراسة إلى المقارنة بين هذه الأخيرة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات طالبة القرض، وبين طريقة القرض التنقيطي من خلال نموذجين شهيرين هما "ألتمان" و"كولنغي"، كما طبقت الدراسة على مؤسستين طالبتين للقرض، وخلصت بعد عملية التحليل والمقارنة إلى وجود تطابق كبير في النتائج المحصل عليها بين الطريقتين، لتكون بذلك طريقة القرض التنقيطي أداة يمكن أن تعول عليها البنوك كبديل للدراسة المالية في منح القروض.

كلمات مفتاحية: الطريقة الكلاسيكية، القرض التنقيطي، نموذج ألتمان وكولنغي.

تصنيفات JEL : G00، G21، G32

Abstract: The financial study has a significant impact on the credit decision, so the study aimed to compare the latter in predicting the financial failure of the institutions requesting the loan, and the drip loan method through two famous models: "Altman and Collongues". This study was applied to two Firms, after the analysis and comparison process, there is a great congruence in the results obtained between the two methods, so that scoring Model will be a tool that banks can rely on as an alternative to the financial study in granting loans.

Keywords : Classic Method ,Scoring Method ,Altman &Collongues Model**Jel Classification Codes:** G00, G21 ,G32

1. مقدمة:

تلعب البنوك اليوم دورا محوريا في عملية التنمية بسبب خمول الوظائف الهام للسوق المالية من الناحية الاقتصادية، والتي تركت مستقطبيها يلجئون إلى البنوك باعتباره المخرج والمتنفس الوحيد لتمويل استثماراتهم، ويعتبر قرار منح القروض من أهم القرارات التي يتخذها المسؤولون داخل البنك، حيث يتطلب ذلك توفير معايير وضوابط إضافة إلى دراسات مالية وغير مالية تساعد على عدم الوقوع في المخاطر التي تصل بداية حد الإعسار وينتهي بالتصفية.

لقد عرفت العقود القليلة الماضية دراسات كثيرة ومتنوعة ساهمت بشكل كبير من تطوير قدرات البنوك في اتخاذ قرارات منح الائتمان، ولعل أهمها طريقة القرض التنقيطي حيث ظهرت عدة نماذج إحصائية أشهرها نموذج ألتمان سنة 1968 وكولنغي 1977 والتي تعرف أيضا بمعادلة Z كما ظهرت دراسات أخرى أثبتت نجاحها عبر الزمن من خلال النتائج المحصل عليها.

1.1 إشكالية الدراسة:

ثلاثون يوم هو الحد الأقصى لفترة معالجة ملفات القروض، هذا ما جاءت به التعليمات الصادرة عن وزارة المالية تحت رقم 01/MF/2021 بتاريخ 12 فيفري 2021 وجهت إلى مدراء البنوك العمومية الجزائرية تقضي بالرد على طلبات القروض المودعة لدى هيئاتها في أجل لا يتعدى 30 يوم منذ تاريخ إيداع ملف طلب القرض، وفي ظل التعاضم المستمر للملفات وبما أن الدراسة المالية تأخذ الحيز الأكبر من مجمل دراسة ملف القرض، ارتأينا إلى دراسة الإشكالية:

هل يمكن للنماذج القرض التنقيطي الحديثة أن تخلف الدراسة المالية للبنوك في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقرضة؟

من خلال الإشكالية الرئيسية سألنا الذكر، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يتم تطبيق الطريقة الكلاسيكية في الدراسة المالية لمنح القروض لدى البنوك؟
- ✓ هل تطبيق البنوك نموذج ألتمان وكولنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات؟
- ✓ هل تساعد النماذج الحديثة في التقليل من الوقت والجهد في دراسة ملفات القروض؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ يطبق بنك القرض الشعبي الجزائري الطريقة الكلاسيكية في الدراسة المالية للقروض؛
- ✓ تطبيق البنوك نموذج ألتمان و كولنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات؛
- ✓ يمكن للنماذج الحديثة التقليل من الجهد وكسب الوقت في الرد على طلبات القروض.

3.1 أهداف الدراسة:

✓ تهدف الدراسة إلى معرفة طريقة القرض التنقيطي والتي تعد من بين الطرق الحديثة لإدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالإضافة إلى مراحل إعدادها والتعرف على أهم النماذج الإحصائية الشهيرة وطريقة تطبيقها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

4.1 المنهج المتبع:

✓ تم إتباع المنهج التحليلي إضافة إلى المنهج المقارن فالأول أستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات بالطريقة الكلاسيكية مستعينين في ذلك بالتحليل المالي المتحرك لثلاث سنوات إضافة إلى الطرق الحديثة في إدارة المخاطر أما المنهج المقارن فتم استخدام لمقارنة النتائج المحصل عليها بين الطريقتين سالفه الذكر.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 ماهية القروض البنكية

تعد القروض البنكية ذو أهمية بالغة على البنوك خاصة والاقتصاد الوطني عموما إذ تعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا يتوقف تأثيرها على البنوك أو المؤسسات المالية فقط بل تصل أضراره إلى الاقتصاد ككل في حالة سوء استخدامه. (حمزة محمود، صفحة 17)

1.1.2 تعريف القروض البنكية: تتعدد التعاريف وتختلف من كاتب لآخر ولعل أبرزها هي:

-التعريف الأول: "القروض البنكية هي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد". (حمزة محمود، صفحة 18)

-التعريف الثاني: "الثقة التي يولمها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد". (خطيب، 2004، صفحة 04)

2.1.2 أهمية القروض البنكية: يمكن النظر إلى أهمية القروض البنكية من زاويتين، الأولى من وجه نظر البنك فالقروض تعد نشاطه الذي من خلاله يستطيع أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فهو شكل من أشكال الاستثمار المصرفي كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من العوائد، كما تعد الاستثمار الأكثر خطورة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها أو إدارتها، لذا يقتضي أن تكون القروض من ناحية المقدار و الوقت متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع حاجات خطط التنمية الاقتصادية للبلاد، فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية التضخم وتزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني، في حين يحصل الانكماش عندما تتردد البنوك في تقديمه رغم حاجته ، وفي كلا الحالتين التضخم والانكماش سوف يؤدي بالائتمان المصرفي إلى تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي في تحقيق أهدافها. (حمزة محمود، الصفحات 26-27).

2.2 طريقة القرض التنقيطي

1.2.2 نشأة القرض التنقيطي: كانت دراسة Smith و Winakor سنة 1930 من بين أهم الدراسات التي سلطت عليها البنوك اهتمامها، خلصت هذه الدراسة إلى تحميل النسب المالية لتسع و عشرين مؤسسة مفلسة، بتحديد اتجاه متوسطات إحدى و عشرين نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس، وقد استنتج أن كفى نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، ثم تلتها بعد ذلك دراسة قام بها FITZ PATRICK سنة 1932 على عينة مكونة من 20 مؤسسة مفلسة خلال الفترة ما بين (1920-1929) حيث استنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل المؤسسات. (فوزي، 1987، صفحة 39)

نتيجة للدراسات السابقة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسات و نماذج أخرى قام بها كل من Beaver سنة 1966 و E.L. Altman سنة 1968 تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والعاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل الخطي التمييزي.

2.2.2 تعريف القرض التنقيطي: للقرض التنقيطي عدة تعاريف نوجزها فيما يلي:

-التعريف الأول: "طريقة التنقيط أو ما يسمى Crédit Scoring هي طريقة آلية في اختبار المؤسسات و تعتمد أساسا على التحميل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات

بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يضاف في إحدى المجموعتين "عاجزة أو سليمة". (عبد العزيز و بموطار، 2004، صفحة 193)

-**التعريف الثاني:** "هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين." (بن النوي و شريط، 06 ديسمبر 2016، صفحة 23)

3.2.2 أهداف القرض التنقيطي: يعد القرض التنقيطي من بين الطرق التي تساعد في معالجة ملفات طالبي القرض إذ تسمح بـ: (مزياني، بلال، و زرزار، 24/23 نوفمبر 2008، صفحة 07)

- ✓ التخفيض من خطر القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات المقترضة؛
- ✓ يعمل على تسريع عملية اتخاذ قرار منح القروض؛
- ✓ التخفيض من أعباء دراسة ملفات القروض وتسييرها خاصة في مواجهة الطلبات.

4.2.2 مراحل إعداد القرض التنقيطي:

المرحلة الأولى: بناء نموذج إحصائي: (قصاص، 09-08 نوفمبر 2015، صفحة 11)

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تشكيل دالة التنقيط ووضعها حيث يتوجب فيها تحديد نوع المجتمع الواجب دراسته وكذا اختيار العينة، ونظرا لأهمية هذه المرحلة يتوجب على المسؤولين وضع قاعدة المعطيات باحترام الشروط الآتية:

- ✓ أن العينة قد أخذت بصفة عشوائية، وأن تكون معبرة عن المجتمع الأصلي وهذا يتجسد في غناها بالمعلومات الكمية والنوعية واحتواءها على مختلف أصناف المجتمع، أي تكون تحتوي على المؤسسات السليمة والعاجزة؛
- ✓ إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، حيث أنه لا يمكن للدالة إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا أخذت بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط؛

✓ إن العينة المختارة بصفة عشوائية مع مراعاة الشروط السابقة يمكنها أن تعطي لنا ثلاث عينات عشوائية مساعدة هي:

● عينة التحليل: هذه العينة تسمح لنا بوضع دالة التنقيط بعد دراسة وتحليل معطيات هذه العينة

● عينة التأكد: هذه العينة تسمح لنا بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط السابقة بتطبيقها على عناصر أخرى لا تنتهي لعينة التحليل.

● عينة التقدير: هذه العينة تسمح بمراقبة نجاعة وفعالية الدالة في المستقبل.

- المرحلة الثانية: التحليل التمييزي " طريقة التحليل التمييزي هي طريقة إحصائية تسمح بالتعريف بين الأقسام المتجانسة للمجتمع عن طريق مجموعة من المعلومات المميزة لكل فرد منه بالاعتماد على معيار معين، و بعد هذا تقوم هذه الطريقة بإدراج كل فرد جديد في المجتمع إلى القسم الذي ينتهي إليه" (SYLVIE, 1996, p. 176) فطريقة التحليل التمييزي تستعمل في تحليل الملفات انطلاقا من عينة من ملفات طلب القروض و التي قد درست من طرف البنك، هذه العينة يمكن تجزئتها إلى مجموعتين، مؤسسات سليمة و التي لم يتلقى البنك مشاكل معين في تسوية مستحقاتهن، و مؤسسات عاجزة و اللاتي إما لم يسددن مستحقاتهن في ميعادها و إما لم يسددن جزء منها و هذا يجر للبنك تكاليف زائدة . (قصاص، 09-08 نوفمبر 2015، صفحة 11)

- المرحلة الثالثة: استعمال نتائج التحليل في القرارات المستقبلية:

توضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين في البنك لتحليل المخاطرة، فعلى أساسها يمكنهم دراسة الطلبات الجديدة، فكل عميل جديد له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة يعتبر كزبون عديم الملائمة ويرفض طلبه، ولا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن". (قصاص، 09-08 نوفمبر 2015، صفحة 14)

3.2 المخاطر الائتمانية

1.3.2 تعريف المخاطر الائتمانية:

-**التعريف الأول:** تعرف مخاطر الائتمان على أنها العجز عن الوفاء بأصل الدين والفوائد في التاريخ المحدد لها، ويتولد عنه خسائر كلية أو جزئية للمبلغ المقرض، وبالتالي زيادة احتمالية التخلف عن السداد. (زيود، المجلد رقم 28، العدد 02، 2006، صفحة 205)

- **التعريف الثاني:** المخاطر الائتمانية هي عبارة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أو رغبته الزبون في السداد الكلي أو الجزئي للقرض وفوائده في الوقت المحدد والمتفق عليها وفق شروط منصوص عليها، مما ينتج عنه خسارة مالية للبنك. (الصانع، 2018، صفحة 15)

2.3.2 تقييم المخاطر الائتمانية: تقوم البنوك بتقييم وتقدير خطر عدم القدرة على السداد مسبقا من خلال طرق وأساليب علمية متعددة من شأنها الحد من احتمالية وقوع المقرض في خطر عدم الوفاء بالتزاماته في الأجل المحددة من جهة والزيادة في المداخيل المستقبلية للبنك من جهة أخرى، وسنحاول تبين أهم الطرق المستعملة في البنوك العمومية الجزائرية تحديدا.

- **طريقة المؤشرات المالية:** تقوم البنوك بدراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من خلال قدرتها على تحقيق التوازن الأدنى أي مدى قدرة المؤسسة على تمويل أموالها الدائمة لأصولها المتداولة، لذا تستعين البنوك بثلاث مؤشرات مالية هامة تتمثل في:

✓ **رأس المال العامل:** يستعين محلل الائتمان برأس المال العامل لإبراز التوازن المالي للمؤسسة صاحبة القرض في الأجل القصير والطويل ويحسب بالعلاقتين التاليتين:

في الأجل الطويل: رأس المال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة

في الأجل القصير: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

✓ **الاحتياج في رأس المال العامل:** يعبر الاحتياج في رأس المال العامل عن المقدار التي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل لمواجهة ديونها المستحقة، كما يعرف على أنه جزء من الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال التي لم تستطع المؤسسة تغطيتها بمواردها الدورية، ويحس بالعلاقة التالية: الاحتياج في رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية (شنوف، 2013، صفحة 121)

✓ **الخزينة الصافية:** تعريف الخزينة على أنها مجموعة الأموال التي تحوزها المؤسسة لدورة الاستغلال، أي ما يمكن للمؤسسة التصرف فيه من قيم جاهزة التي تكون تحت تصرف

المؤسسة وتستطيع استخدامها فوراً، بحيث لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وهذا ما يجعلها مؤشراً يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل المحددة. (نصي، 2013، صفحة 29)، تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين :

العلاقة الأولى: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل

العلاقة الثانية: الخزينة الصافية = أصول متداولة - القيم الجاهزة - الدق أ + س المصرفية

- طريقة النسب المالية: تعتمد البنوك في دراسة ملفاتها على مجموعة من الدراسات و تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها هذه الأخيرة عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، التي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض من عدمه. (قبايلي، 2014/03/15، صفحة 163) حيث سنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على النسب المالية المطبقة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة باعتباره البنك محل الدراسة الميدانية .

3.3.2 النماذج الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية

- نموذج العالم ألتمان: في سنة 1968 الذي قام بعرض دراسته بعنوان " النسب المالية، التحليل التمييزي والتنبؤ بإفلاس الشركات" أجريت الدراسة على عينة قدرت بـ 33 شركة سليمة و33 شركة متعثرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1946 و1965 حيث قام بإخضاع المؤسسات إلى 22 نسبة مالية وأستخدم نموذج التحليل التمييزي وتوصل إلى معادلة تتكون من خمس نسب مالية حققت تنبؤاً صحيحاً بلغ 97 % للمؤسسات السليمة و94% للمؤسسات المتعثرة وأصبحت تعرف بنموذج Z-SCORE ALTMAN الذي كان كما يلي:

$$Z = 1,2. X1 + 1,4. X2 + 3,3. X3 + 0,6. X4 + 0,9. X5$$

$X1$ = رأس المال العامل / مجموع الأصول.../... $X2$ = الاحتياطات / مجموع الأصول.

$X3$ = الفائض الاحتمالي للاستغلال / مجموع الأصول

$X4$ = الأموال الخاصة / مجموع الديون.../... $X5$ = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

- نموذج العالم كولنغي Collongues: في عام 1977، أجرى كولنغي دراسة حول الشركات

الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط المختلفة. تم استخدام عينتين من 35 شركة

للتحليل، تتكون العينة الأولى من الشركات الصغيرة والمتوسطة السليمة، والثانية من الشركات التي تقدمت بطلب للإفلاس أو كانت تواجه صعوبات كبيرة (في تصفية الممتلكات على سبيل المثال) خلال نفس الفترة 1973-1975، تم استخدام البيانات المالية للشركات المدروسة لحساب 19 نسبة مالية تم اختيارها على أساس فعاليتها المحتملة لإجراء الدراسة، تتعلق النسب بالربحية والسيولة والمديونية والنشاط والملاءة توصل بعدها إلى النموذج التالي :

$$Z = 4,983R1 + 60,0366R2 - 11,8348R3$$

R1 = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة R2 = المصاريف المالية / رقم الأعمال خارج الرسم

R3 = رأس المال العامل / مجموع الميزانية

3. الدراسة الميدانية:

1.3 القوائم المالية للمؤسسة الأولى:

الجدول رقم (01): الميزانية المالية بين سنتي 2017 و 2020

الأصول/السنوات	2017	2018	2019	م ت 2020
الاستثمارات الصافية	101 269	151 592,00	173 479,00	168 176,00
تثبيتات مادية أخرى	40 911,00	47 568,00	25 822,00	14 148,00
الأصول غير المتداولة	142 180,00	199 160,00	199 301,00	182 324,00
قيم قابلة للتحقيق	255,00	49,00	59 261,00	48 612,00
القيم الجاهزة	12 650,00	19 065,00	42 896,00	5 304,00
الأصول المتداولة	12 905,00	19 114,00	102 157,00	53 916,00
مجموع الأصول	155 085,00	218 274,00	301 458,00	236 240,00
الخصوم/السنوات	2017	2018	2019	م ت 2020
الأموال الخاصة	44 247,00	49 986,00	60 991,00	64 026,00
الأموال الدائمة	44 247,00	49 986,00	60 991,00	64 026,00
الديون قصيرة الأجل	110 838,00	168 290,00	240 467,00	172 214,00
مجموع الخصوم	155 085,00	218 274,00	301 458,00	236 240,00

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

الجدول رقم (02): جدول النتائج بين سنتي 2017 و 2020

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020 ت
رقم الأعمال	262 442	387 859	131 083	65 879
استهلاك السنة	154 280	289 871	59 545	38 886
القيمة المضافة	108 162	97 988	71 538	26 993
مصاريف المستخدمين	14 005	13 180	8 360	1 245
ضرائب ورسوم	4 878	360	384	1 252
مصاريف مالية	2 065	1 310	754	254
مصاريف أخرى	55 257	43 321	27 655	12 055
إهلاكات و مؤونات	27 567	35 554	21 206	5 301
نتيجة الاستغلال	4 390	4 263	13 179	6 886
نتيجة خارج الاستغلال	-24	-2 031	-1 800	0
النتيجة الصافية	4 366	2 232	11 379	6 886

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

الجدول رقم (03) : تطور رقم الأعمال والنتيجة بين سنتي 2017 و 2020

السنوات/البيان	رقم الأعمال	% التطور	النتيجة الصافية	نسبة التطور
2017	262 442	*	4 366	*
2018	387 859	47,79%	2 232	-48 88 %
2019	131 083	-66,20%	11 379	409.81%
2020 التقديري	65 879	-49,74%	6886	-39.49 %

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ شهد معدل القيمة المضافة للاستغلال تراجعاً كبيراً من سنة إلى أخرى بالرغم من الارتفاع في رقم الأعمال سنة 2018 بنسبة قاربت 48 % إلا أن الارتفاع لم يتوافق مع نسبة الزيادة في استهلاك السنة والذي ارتفع بما يقارب 88% الأمر الذي حال دون زيادة هذه الأخيرة كذلك في السنتين الأخيرتين بسبب الانخفاض في رقم الأعمال؛

✓ حافظت المؤسسة على استقرار نتيجة الاستغلال لسنتي 2017 و 2018 بسبب تراجع في مصاريف المستخدمين بسبب تسريح جزء مهم من العمال ، لتحقق بعد ذلك سنة 2019 زيادة معتبرة تقدر بثلاثة أضعاف ما حققته سنة 2018 بسبب الانخفاض الكبير في هذه الأخيرة كما

حققت نتيجة صافية موجبة طيلة سنوات الدراسة وهي نتيجة محققة من دورة الاستغلال إلا أنها تبقى قليلة و دون المستوى المطلوب.

1.1.3 التحليل النسبي للمؤشرات المالية

الجدول رقم (04): تطور مؤشرات التوازن المالي بين سنتي 2017 و 2020

البيان/ السنوات	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل	-97 933	-149 174	-138 310	-118 298
نسبة التطور	*	-52 %	7%	14 %
الاحتياج في ر.م.ع	-110 583	-168 241	-181 206	-123 602
نسبة التطور	*	- 52%	-8%	32%
الخزينة الصافية	12 650	19 065	42 896	5 304
نسبة التطور	*	51 %	125%	-88 %

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب طيلة سنوات الدراسة وبقيم متناقصة قدر متوسطها ب 22.52 % دليل على عدم سلامة هيكلها المالي كما يظهر وجود خلل في توازنها المالي على المدى المتوسط والطويل، و ذلك راجع لسياستها التوسعية الاستثمارية حيث ارتفعت استثماراتها بنسبة 71% من سنة 2017 إلى سنة 2019 من جهة واعتمادها على القروض قصيرة الأجل بمعدل متزايد من سنة لأخرى قدر بنسبة 117% من سنة 2017 إلى سنة 2019؛

✓ حققت المؤسسة احتياج في رأس مال العامل سالب في كل السنوات بنسبة متوسطة

تقدر بـ 30% وهذا راجع للزيادة المفرطة في اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل؛

✓ الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة وفي تزايد مستمر قدر متوسط تطورها ب 87.86 % الأمر الذي يدل على قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها في الأجل المحددة و الذي قد يعطي للبنك صورة إيجابية عن وفاء المؤسسة بالقرض في أجال استحقاقه من جهة، و لكنه يطرح مشكلة الربحية أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة عند عدم التوظيف الكامل لأموالها من جهة أخرى .

2.1.3 التحليل باستخدام النسب المالية

- نسب الهيكل المالي:

الجدول رقم (05) : نسب الهيكل المالي بين سنتي 2017 و 2020

البيان	طريقة الحساب	2017	2018	2019	2020
% التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / مج الديون	0.4	0.3	0.25	0.37
% تمويل الاستثمارات	الأموال الخاصة / الاستثمارات الصافية	0.44	0.34	0.35	0.38
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / الأموال الدائمة	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ نسبة الهيكل المالي للمؤسسة خارج النسب المرجحة المعتمدة طيلة أربعة سنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة لا تستطيع تغطية إلا ثلث ديون أو استثماراتها الصافية اعتمادا على أموالها الخاصة غير أنها تتمتع بالاستقلالية المالية بسبب عدم لجوئها لديون طويلة الأجل.

- نسب السيولة :

✓ السيولة العامة = مجموع الأصول الجارية على الخصوم الجارية

✓ السيولة المختصرة = (مجموع الأصول الجارية - قيم الاستغلال) / الخصوم الجارية

✓ السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (06) : نسب السيولة بين سنتي 2017 و 2020

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020
السيولة العامة	0.11	0.11	0.42	0.31
السيولة الفورية	0.11	0.11	0.18	0.03

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ نسبة السيولة العامة للمؤسسة أقل من الواحد، دليل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في آجالها، أما بالنظر إلى نسبة السيولة الفورية فالمؤسسة لم تصل حتى إلى القيمة المنخفضة 0.2 مرة لذا على المؤسسة تقليص مدة تحصيلاتها تمديد مدة تسديداتها قصيرة الأجل لتفادي هذا العجز التي هي فيه.

- نسبة المردودية المالية: وتساوي إلى النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (07) : نسبة المردودية المالية بين سنتي 2017 و 2020

السنوات/ البيان	2017	2018	2019	2020 تقديرية
المردودية المالية	0.098	0.044	0.18	0.107

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ نسبة المردودية المالية ضئيلة جدا طيلة السنوات محل الدراسة فهي لا تتعدى في

أحسن الظروف 18.65 % سنة 2019 أي أن كل واحد دينار جزائري مستثمر يولد ربح يقدر بـ 0.18 دج، لينخفض الربح بعدها سنة 2020 إلى 0.10 دج لكل واحد دينار مستثمر.

2.2 القوائم المالية للمؤسسة الثانية:

الجدول رقم (08): الميزانية المالية بين سنتي 2018 و 2021

البيان/السنوات	2018	2019	2020	م 2021
الأصول غير الجارية	725 889	990 533	1 397 337	1 585 678
قيم الاستغلال	436 957	462 778	382 474	781 191
قيم قابلة للتحقيق	104 704	334 999	212 571	42 644
قيم جاهزة	12 666	19 855	42 542	155 841
الأصول المتداولة	554 327	817 632	637 587	979 676
مجموع الأصول	1 280 216	1 808 165	2 034 924	2 565 354
الأموال الخاصة	138 564	188 023	365 390	1 099 796
الديون طويلة الأجل	448 672	497 772	610 277	500 000
الأموال الدائمة	587 236	685 795	975 667	1 599 796
الموردون ح - ملحقة	240 106	250 160	460 865	400 324
الضرائب	104 030	102 001	212 102	215 234
السلفات المصرفية	348 844	770 209	386 290	350 000
الديون قصيرة الأجل	692 980	1 122 370	1 059 257	965 558
مجموع الخصوم	1 280 216	1 808 165	2 034 924	2 565 354

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

الجدول رقم (09) : جدول النتائج بين سنتي 2018 و 2021

البيان/السنوات	2018	2019	2020	م ت 2021
رقم الأعمال	2 213 552	2 939 429	3 799 907	6 246 500
انتاج مخزن	-2 910	567	3 751	124 930
مواد ولوازم مستهلكة	1 896 073	3 026 955	3 963 332	4 872 270
خدمات متنوعة	100 609	11 109	82 927	140 000
القيمة المضافة	213 960	-98 068	-242 601	1 359 160
مصاريف المستخدمين	42 105	59 452	90 661	207 846
ضرائب ورسوم	12 495	23 494	32 568	56 843
مصاريف مالية	37 066	77 679	98 233	106 500
مصاريف أخرى	1 310	4 382	8 227	15 600
إهلاكات ومؤونات	92 286	111 466	163 511	239 370
نتيجة الاستغلال	28 698	-374 541	-635 801	733 001
نتيجة خارج الاستغلال	9 451	434 372	888 267	1 405
النتيجة الإجمالية	38 149	59 831	252 466	734 406
الضريبة IBS	6 431	10 226	63 031	0
النتيجة الصافية	31 718	49 605	189 435	734 406

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

الجدول رقم (10): تطور رقم الأعمال والنتيجة

السنوات	رقم الأعمال المحقق	نسبة التطور	النتيجة الصافية	نسبة التطور
2018	2 213 552	*	31 718	*
2019	2 939 429	32,79%	49 605	56,39%
2020	3 799 907	29,27%	189 435	281,89%
2021 التقديري	6 246 500	29,63%	734 406	46,09%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ شهدت القيمة المضافة تدهورا كبيرا بالرغم من الارتفاع المستمر في رقم الأعمال فقد ارتفع بنسبة % 32.79 سنة 2019 ثم ب % 29 سنة 2020 وتتوقع المؤسسة ثبات معدل نموه سنة 2021 إلا أن هذه الزيادات لم تتوازي ومعدل الزيادة في استهلاكات السنة والذي بدوره ارتفع بنسبة % 56 سنة 2019 ثم إلى % 282 سنة 2020 هذه الأخيرة كانت السبب الرئيسي في التدني المستمر

للقيمة المضافة، أما نتيجة الاستغلال فلم تسلم من التدني ويرجع ذلك إلى زيادة المؤسسة في مصاريف المستخدمين والمصاريف المالية.

✓ للمؤسسة نتيجة صافية موجبة طيلة الثلاثة سنوات الأخير وهي نتيجة محققة يعود الفضل فيها إلى دورة خارج الاستغلال للمؤسسة فقد غطت النتيجة خارج الاستغلال في سنة 2018 و2019 نتيجة الاستغلال لتحقيق بذلك نتيجة صافية موجبة.

1.2.3 التحليل النسبي لمؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم (11): تحليل تطور مؤشرات التوازن المالي بين سنتي 2018 و2021

البيان/السنوات	2018	2019	2020	2021 التقديرية
رأس المال العامل	-138 653	-304 738	-421 670	14 118
نسبة التطور	*	-120%	-38%	103%
الاحتياج في رأس المال العامل	197 525	445 616	-77 922	208 277
نسبة التطور	*	126%	-117%	-367%
الخزينة الصافية	-336 178	-750 354	-343 748	-194 159
نسبة التطور	*	-123.20%	54.19%	43.52%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب طيلة السنوات وينسب متزايدة قدر متوسطها ب 79% أي أن المؤسسة تمويل أصولها غير الجارية (الثابتة) بالديون قصيرة الأجل ، وذلك راجع لسياستها التوسعية الاستثمارية حيث ارتفعت استثماراتها بنسبة 36% من سنة 2018 إلى سنة 2019 وبنسبة 40% من سنة 2019 إلى سنة 2020 بمعدل أقل من الزيادة في رأس مالها؛

✓ حققت المؤسسة احتياج في رأس مال العامل موجب في سنتي 2018 و2019 وسالب سنة 2020 بمتوسطة قدر ب 30% هذا راجع للزيادة المفرطة في اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل؛

✓ الخزينة الصافية للمؤسسة سالبة طيلة سنوات الدراسة فقد زادت بمعدل متناقص بنسبة 123% من سنة 2018 إلى سنة 2019 ليتراجع في سنة 2020 الأمر الذي يدل على عدم قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الأجل المحددة والذي قد يعطي للبنك صورة سلبية عن قدرة المؤسسة في الوفاء بالقرض وفوائده في آجال استحقاقه.

2.2.3 التحليل باستخدام النسب المالية

الجدول رقم (12): (نسب الهيكل المالي بين سنتي 2018 و2021)

البيان	طريقة الحساب	2018	2019	2020	2021
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /مجموع الديون	0.11	0.10	0.22	0.43
% تمويل استثمار	الأموال خاصة / الاستثمارات صافية	0.18	0.17	0.26	0.48
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /الأموال الدائمة	0.22	0.25	0.37	0.54

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ نسب الهيكل المالي للمؤسسة خارج إطار النسب المرجحة المعتمدة طيلة الأربع سنوات محل الدراسة أي أن الأموال الخاصة لا تستطيع تغطية حتى ثلث ديونها أو استثماراتها الصافية بالإضافة إلى عدم تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية وإنما هي رهينة ديونها طويلة الأجل.

الجدول رقم (13): نسب السيولة بين سنتي 2018 و2021

السنوات/ البيان	2018	2019	2020	2021
السيولة العامة	0.8	0.73	0.6	1.01
السيولة المختصرة	0.17	0.32	0.24	0.21
السيولة الفورية	0.02	0.03	0.12	0.45

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

✓ نسبة السيولة العامة للسنوات الثلاث الأولى أقل من الواحد وهي دليل على عدم قدرة المؤسسة تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية وهو مؤشر غير جيد؛
✓ من خلال البيانات أعلاه يمكن القول أن المؤسسة باستطاعتها تسديد ديونها قصيرة الأجل العاجلة بمعدل 17 % و 32 % و 24 % في السنوات الثلاثة محل الدراسة على التوالي دون المساس أو اللجوء إلى بيع مخزوناتا وهي مؤشرات غير جيدة تدل على عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

السيولة الفورية لدى المؤسسة متدنية ولا يمكن الاعتماد عليها كثيرا في تسديد الديون العاجلة بسبب تدني نسبة تسديدها فهي تكاد تكون معدومة.

الجدول رقم (14): (نسب المردودية المالية بين سنتي 2018 و2021)

البيان / السنوات	2018	2019	2020	2021
المردودية المالية	0.23	0.26	0.52	0.67

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك
من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة المردودية المالية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى فقد ارتفعت ربحية الدينار الواحد المستثمر في رأس المال من 0.23 دج سنة 2018 إلى 0.26 دج سنة 2019 ليقفز سنة 2020 إلى 0.52 دج وهو مؤشر جيد للمؤسسة في عين محلل القرض.

4. طريقة القرض التنقيطي:

1.4 تطبيق نموذج ألتمان على المؤسستين:

الجدول رقم (15): قيم Z لنموذج ألتمان للمؤسسة الأولى

البيان / السنوات	الثابت	2017	2018	2019	2020 ت
رأس المال العامل / مجموع الأصول	1.20	-0.6315	-0.6834	-0.4588	-0.5008
الاحتياطات / مجموع الأصول	1.40	0	0	0	0
الفائض الاحتمالي للاستغلال / مج الأصول	3.30	0.5757	0.3869	0.2083	0.1037
الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.60	0.3992	0.2970	0.2536	0.3718
رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.90	1.6922	1.7769	0.4348	0.2789
Z أقل من 2.675 مؤسسة عاجزة	Z	2.9045	2.2341	0.6804	0.2153

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك.

الجدول رقم (16): قيم Z لنموذج ألتمان للمؤسسة الثانية

البيان / السنوات	الثابت	2018	2019	2020	2021 ت
رأس المال العامل / مجموع الأصول	1.20	-0.1083	-0.1685	-0.0210	0.0055
الاحتياطات / مجموع الأصول	1.40	0.0021	0.0021	0.0029	0.0023
الفائض الاحتمالي للاستغلال / مج الأصول	3.30	0.1245	-0.1001	-0.1798	0.4266
الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.60	0.1214	0.1161	0.2145	0.7433
رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.90	1.7290	1.6256	1.8673	2.4349
Z أقل من 2.675 فالمؤسسة عاجزة	Z	1.9127	1.0031	1.1950	4.0552

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك.

2.4 تطبيق نموذج كولنغي على المؤسسات:

الجدول رقم (17): قيم Z لنموذج كولنغي للمؤسسة الاولى

البيان/ السنوات	الثابت	2017	2018	2019	2020 ت
مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	4.9830	0.1295	0.1345	0.1164	0.0461
المصاريف المالية / رقم الأعمال خ ر	60.0366	0.0079	0.0034	0.0058	0.0039
رأس المال العامل / مجموع الميزانية	11.8348	-0.6315	-0.6834	-0.4588	-0.5008
المؤسسة عاجزة إذا كانت $Z > 3,0774$	Z	8.5910	8.9612	6.3552	6.3876

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

الجدول رقم (18): قيم Z لنموذج كولنغي للمؤسسة الثانية

البيان/ السنوات	الثابت	2018	2019	2020	2021 ت
مصاريف المستخدمين / ق المضافة	4.9830	0.1968	0.6062	0.3737	0.1529
المصاريف المالية / رقم الأعمال خ ر	60.0366	0.0167	0.0264	0.0259	0.0170
رأس المال العامل / مجموع الميزانية	11.8348	-0.1083	-0.1685	-0.2072	0.0055
المؤسسة عاجزة إذا كانت $Z > 3,0774$	Z	3.2677	6.6020	5.8666	1.7205

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك

5. تحليل النتائج:

استنادا إلى النتائج المحصل عليها من تطبيق النموذجين على المؤسسات محل الدراسة تم التوصل إلى أن المؤسسة الأولى حسب نموذج ألتمان حققت عجز مالي طيلة سنوات الدراسة عدا سنة 2017 باعتبار قيمة Z أكبر من 2.675، وهو ما يؤكد نموذج كولنغي لنفس المؤسسة فقد حققت عجزا مالية طيلة سنوات الدراسة باعتبار كل قيم Z كانت أكبر من النقطة المرجعية 3.0775 فالإقراض في هذه الحالة ليس في صالح البنك، أما فيما يخص المؤسسة الثانية وحسب نموذج ألتمان فإن قيمة Z أقل من النقطة الحرجة طيلة السنوات الثلاث للدراسة عدا الميزانية التقديرية لسنة 2021، فبذلك تكون المؤسسة في حالة عجز مالي وغير سليمة، وهو ما تؤكد النتائج المحققة من نموذج كولنغي لنفس المؤسسة، فقد حقق هذا الأخير نفس النتائج المحصل عليها في النموذج السابق أي أن المؤسسة غير سليمة وستحقق عجز مالي في حالة حصولها على قروض.

6. مقارنة النتائج:

✓ من خلال الدراسة الكلاسيكية للمؤسسة الأولى أظهرت عدم سلامة هيكلها من خلال وجود اختلال في توازنها المالي الأدنى إذ كان $FR < 0$ و الذي حقق طيلة أربعة سنوات محل الدراسة إضافة إلى أن مختلف النسب المالية كانت خارج الإطار المرجح لها، وهو دليل على أن المؤسسة غير قادرة على طلب قروض أو الاستعانة بمصادر تمويل خارجية في الوقت الراهن، هذا التشخيص أكدته النتائج المحصل عليها من النماذج المطبقة، فنموذج ألتمان بين سلامتها فقط في سنة 2017 ($Z > 2.675$) أما باقي السنوات فهي في حالة عجز مالي وهو ما أكدته كذلك نموذج كولنغي والتي كانت قيمة Z له أكبر من 3,0774. فهي بذلك تؤكد التوافق بين الطريقتين.

✓ تبين المؤسسة الثانية عدم تحقيقها لشروط التوازن المالي المعروفة فالخزينة الصافية سالبة طيلة سنوات الدراسة إضافة إلى أن مختلف النسب المالية كانت خارج الإطار المرجح، وهو ما تؤكدته كذلك النتائج المحصل عليها من نموذج ألتمان وكولنغي والتي كانت قيمة Z لهما خارج النقطة المرجحة، وهي بذلك تؤكد التوافق بين النماذج الدراسة الكلاسيكية.

✓ أظهرت الدراسة كذلك وجود توافق كبير بين النموذجين في حد ذاتهما فالنتائج المحقق من نموذج ألتمان للمؤسستين أكدتهما نموذج كولنغي، وبذلك نستطيع القول أن استخدام احد النموذجين كاف للحكم على سلامة أو عجز المؤسسة مالية من طرف البنك.

7. الإجابة عن الأسئلة الفرعية:

✓ يقوم البنك بحساب مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة في عملية اتخاذ القرار وبذلك فهو يطبق الطريقة الكلاسيكية فقط وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

✓ الملاحظ من خلال الدراسة أن البنك محل الدراسة لا يقوم بتطبيق نموذج ألتمان أو كولنغي في الدراسة المالية فهو بذلك لا يطبق طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية وهو الأمر الذي يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

✓ من خلال التحليل والنتائج المحصل عليها فإن نموذج ألتمان وكولنغي لم يستغرفا كثيرا من الجهد والوقت في تشخيص الوضعية المالية للمؤسستين طالبت القرض والحكم على سلامتهما أو عجزهما وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

✓ تظهر النتائج توافق بين نموذج ألتمان ونموذج كولنغي في الحكم على المؤسستين في كل سنة من سنوات الدراسة مما يدل على قوة النموذجين في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة

8. الخاتمة:

من خلال الدراسة يمكن القول بأن طريقة القرض التنقيطي أداة فعالة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة من خلال الحكم عن عجزها من سلامتها، كما تلعب دورا محوريا ومساعد في عملية اتخاذ قرارات الإقراض داخل البنك، وبطريقة غير مباشرة في التقليل والحد من المخاطر الائتمانية.

1.8 نتائج الدراسة:

- ✓ وجود تطابق كبير في النتائج بين الطريقة الكلاسيكية ونماذج القرض التنقيطي.
- ✓ وجود تطابق أكبر في النتائج بين نموذج أتمان وكولونغي في حد ذاتهما.
- ✓ لطريقة القرض التنقيطي دور وإسهام كبير في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض.

2.8 اقتراحات وتوصيات:

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة أهم المقترحات فيما يلي:

- ✓ ضرورة استعانة البنوك بطريقة القرض التنقيطي في اتخاذ قرارات منح القروض.
- ✓ على البنوك الاهتمام بطريقة القرض التنقيطي كأداة للحد من المخاطر الائتمانية.
- ✓ ضرورة خروج البنوك من قوقعة الدراسات الكلاسيكية ومواكبة كل ما هو حديث

ويمس المجال البنكي.

9. قائمة المراجع

- الزبيدي حمزة محمود ،ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- الصائغ. (2018). الإئتمان المصرفي، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- شعيب شنوف. (2013). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية والإبلاغ المالي IFRS. دار زهران للنشر، الأردن.
- SYLVIE, Coussergues, 1996, Gestion de la banque. France
- منال خطيب. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة حلب ،سوريا.
- عبد العزيز شرابي، ميدي بومطار، 2004، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 02، صفحة 193.

- لطيف زيود وآخرون، 2006، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 03 حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري . مجلة الدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 02.
- فوزي غرابية، 1987، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد 14، العدد 08،
- حورية قبائلي، 2014، إدارة المخاطر الائتمانية ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد رقم 05، العدد 01.
- زار نصبي. (2013). دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة . الجزء 24/23 تونس ، صفحة 29.
- أحلام بن النوي، و صلاح الدين شريط ، 06 ديسمبر 2016 ، أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية ، أهمية الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- نور الدين مزياني، بوجمعة بلال، و العياشي زرزا، 23/24 نوفمبر 2008 ، أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية إتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
- مروة أسماء قصاص. (08-09 نوفمبر 2015). الأساليب الإحصائية الحديثة و كفاءتها في إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية بالتركيز على طريقة التنقيط الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر